حصته اذ الصدق والكذب انما هما من عوارض النسبة
الحكائية التفصيلية فكيف يوصف بهما المجمل المحكي عنه على
ان المجمل والمفصل انما يتغايران لحاظا لا ذاتا فلا يتصور
صدق احدهما وكذب الآخر ولك ان تخدش
فيه بالنقض بنحو كلامي هذا مسموع او مفهوم او موجود
من رأيها الى نفسها فانها اخبار صادقة قطعا لا
بنحو كلامي هذا صادق فانه غير معلوم الصدق وبان
شمول حكم الكلام لنفسه بحسب الواقع في نحو كل خبر مركب
او فيه حكم مع دخوله تحت كلية موضوعه يستلزم كونه
محكوما عليه بذلك الحكم ضرورة وبانه لولاه لانقلب
الحكم الكلي جزئيا ويمكن الجواب عن الاول بان الجزم بصدق
تلك الاخبار انما هو لكون محمولاتها مما تعرض للمفردات
والمركبات جميعها فيعرض لموضوعها بذاته وان لم يعتبر
عنوانا لها واما مع هذا الاعتبار فالجزم ممنوع
وعن الثاني بانه دعوى الضرورة في محل النزاع وفي
مقابلة الدليل وعن الثالث بان كلية الحكم انما هو بالنظر
الى ما

الى ما يمكن دخوله تحته فلا انقلاب ☆ ولفهم من
كلام بعضهم في حله انه كاذب اذ لا يمكن ان يعتبر موضوعه
المفهوم الحكائي المفصل لان الموضوع يجب تقدمه على
النسبة وخروجها عنه وهذا المفصل متقوم بها ومتأخر
عنها فيجب ان يكون موضوعه هو المفهوم المجمل بما هو مجمل وهو
غير صالح للاتصاف بالصدق والكذب لان المجمل مثل
المفرد ولا يقال للمفرد هذا كاذب فيكون الحكم عليه بالكذب
كاذبا البتة ولا يلزم منه صدقه لان الكذب العارض
للمفصل غير المحكوم به على المجمل ولا يقال ان الحكم على المجمل بحيث يصح عنه
بما هو عنوان للمفصل فانما يسري الحكم عليه اليه
كما يسري من سائر الموضوعات العنوانية الى افرادها
اذ كون المجمل عنوانا للمفصل محال اذ يلزم ان يكون الموضوع
المثبت له هو المفصل فيلزم كون النسبة داخلة فيه و
خارجة عنه معا وهو باطل وقد سنح لي بفضله
تعالى جواب حسن وهو انه اذا قيل هذا الكلام كاذب
مشيرا به الى غيره من الاخبار الصادقة او الكاذبة فهناك
حكايتان حكاية هذا الخبر عن حال موضوعه عما يحكي به عنه و

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)